

Distr.: General
27 February 2007
Arabic
Original: English

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة
الدورة السابعة والثلاثون

محضر موجز للجلسة ٧٥٩ (القاعة B)

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠

الرئيسة: السيدة سيمونوفيتش

المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقرير الدوري الجامع للتقاريرين الخامس والسادس لفييت نام

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى: Chief, Official Records, Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة، عقب نهاية الدورة بفترة وجيزة.



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقرير الدوري الجامع للتقريرين الخامس والسادس لفييت نام (CEDAW/C/VNM/5-6) و (CEDAW/C/VNM/Q/6 and Add.1)

١ - بناء على دعوة الرئيسة، جلس أعضاء وفد فييت نام إلى طاولة اللجنة.

٢ - السيدة ها ثي خيت (فييت نام): قالت إن مجلسا متعدد التخصصات أعد التقرير الجامع للتقريرين الخامس والسادس لفييت نام، الذي يغطي الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣، بقيادة اللجنة الوطنية للنهوض بالمرأة وأقره رئيس الوزراء. وبموجب المادة ١٠٢ من قانون توقيع الاتفاقيات الدولية والانضمام إليها وتنفيذها، الذي دخل حيز التنفيذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، يجب أن تُقدم جميع التقارير الوطنية المتعلقة بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي أصبحت فييت نام طرفا فيها إلى الجمعية الوطنية لاعتمادها.

٣ - ومنذ الفترة التي يشملها التقرير الجامع للتقريرين الخامس والسادس، لا تزال فييت نام تتابع سياستها الإصلاحية الأصلية واستراتيجيتها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة ٢٠٠١-٢٠١٠. وفي عام ٢٠٠٦، بلغ معدل النمو ١٧،٨ في المائة وبلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل ٧٢٣ دولارا. وخصص ثلاثون في المائة من ميزانية الدولة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وقد بلغت فييت نام الهدف الإنمائي للألفية فيما يتعلق بالتخفيف من حدة الفقر قبل عشر سنوات مما هو مخطط له، حيث انخفض المعدل بنسبة ٦٠ في المائة في العقد الماضي. وارتفع الدليل القياسي للتنمية البشرية أيضا ارتفاعا شديدا ووصل إلى ٠,٧٠٤ في عام ٢٠٠٤. ومع أن هذه الإنجازات حققت أوضاعا أفضل للمرأة الفيتنامية للمشاركة والاستفادة على قدم المساواة في

العملية الإنمائية، فلا تزال هناك بعض الصعوبات والتحديات. وظلت مستويات المعيشة أقل مما هي في العديد من البلدان في المنطقة، والفرق في الدخل بين الفئات الاجتماعية والمناطق أخذ في الاتساع.

٤ - وفيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية، فقد وضعت سياسات وتدابير تشريعية وتنفيذية وقانونية لتعزيز المساواة بين الرجال والنساء، ولكفالة تطوير المرأة بشكل تام للنهوض بها في جميع الميادين. وقد أدرج مبدأ المساواة وعدم التمييز ومكافحة التحيز المتعلق بنوع الجنس في جميع التشريعات الجديدة، ولا سيما قانون المساواة بين الجنسين لعام ٢٠٠٦، الذي عكس مضمونه وروحه المبادئ والأحكام الأساسية في الاتفاقية. ووصفت الاستراتيجيات الوطنية المتوسطة والطويلة الأجل التي أدمجت سياسات الحكومة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في أهداف كمية في مجالات النمو والتخفيف من حدة الفقر، ورعاية الصحة الإنجابية، وتطوير التعليم، والنهوض بالمرأة. ولا يزال يولى الاهتمام للاستحقاقات الاجتماعية للمرأة ونسبة النساء إلى الرجال في مناصب القيادة. واعتبرت الحكومة أن حماية صحة النساء والأطفال وصون كرامتهم وشرفهم من المهام السياسية الدائمة، لذلك فهي لا تزال ملتزمة بمحاربة استغلال المرأة في البغاء، والعنف ضد المرأة والاتجار بالنساء والأطفال من خلال أكثر السبل حزما المتاحة لها.

٥ - وحددت معالم عمل اللجنة الوطنية للنهوض بالمرأة التي توطدت والتي تعمل حاليا بصفقتها هيئة استشارية لرئيس الوزراء حول المسائل القانونية والسياسات المتعلقة بالمرأة، وتتولى تنسيق تنفيذ القوانين والسياسات مع الهيئات الحكومية الأخرى. وأكدت أيضا على أهمية "اتحاد المرأة الفيتنامية"، و"مجلس أصحاب المشاريع من النساء الفيتناميات"، ووحدات شؤون المرأة، برعاية اتحاد نقابات العمال في فييت نام، في تصدر الأنشطة الرامية إلى تمكين

والمؤسسية بشأن المساواة بين الجنسين، وبناء القدرات في اللجنة الوطنية نفسها وتسريع إدماج المنظور الجنساني في جميع الاستراتيجيات الاجتماعية والاقتصادية، والخطط والأهداف الإنمائية. ويتوقع أن تكون توعية الريفيين وتعبئة الموارد الدولية لتعزيز المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة، من أهم المجالات التي تتطلب عملا مكثفا. وتقدر الحكومة، التي لا تزال ملتزمة بتحقيق التزاماتها بموجب الاتفاقية والأهداف الإنمائية للألفية، تقديرا عاليا للدعم الذي تلقت من اللجنة ومن المجتمع الدولي الأوسع لتعزيز مساعيها.

المواد من ١ إلى ٦

٨ - السيدة غوميد شيلتون: طلبت من الوفد أن يعلق على المسائل التي جرت مناقشتها خلال صياغة قانون المساواة بين الجنسين، وعمّا إذا كانت قد وُضعت استراتيجية محددة لحماية مصالح النساء اللاتي ينتمين إلى الأقليات الإثنية. وقالت إنها ترغب أيضا في معرفة ما إذا كان يمكن تطبيق الحقوق التي يتمتعن بها بموجب قانون الأراضي المنقح وشهادة حق استخدام الأرض بأثر رجعي، وما إذا كان إدخال شهادة استخدام الأرض بصيغتها الجديدة قد ساعد على تغيير المواقف الثقافية والصورة النمطية الجنسانية فيما يتعلق بالإرث. وفي معرض ملاحظتها حول شدة انخفاض عدد الشكاوى في عام ٢٠٠٣ التي قدمتها النساء في إطار أحكام قانون رفع الشكاوى والإبلاغ، سألت إن كان عدد الحالات قد ازداد خلال هذه السنوات، أو إن كانت الحكومة قد أنشأت آلية رصد وتقييم لتحديد درجة فعالية استفادة النساء من القانون في حمايتهن.

٩ - وبالإشارة إلى قانون الزواج والأسرة بين الأقليات الإثنية وترباطها، قالت إنها ترغب في معرفة الخطوات التي اتخذت لكفالة تمثيل آراء النساء اللاتي ينتمين إلى الأقليات العرقية تمثيلا وافيا. علاوة على ذلك، فنظرا للتحديات المتمثلة بتوفير تغطية كافية من التعليم للأقليات العرقية، قالت

المرأة. ففي إطار الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة في فييت نام، نفذت عدة برامج لمساعدة المرأة الحضرية والريفية على إيجاد عمل ولتحقيق الاستقرار لأنفسهن وأسرهن عن طريق زيادة الدخل.

٦ - وانتقلت إلى المكاسب التي حققتها فييت نام، فقالت إن الفجوة التي تفصل بين الجنسين في معظم المجالات ضاقت كثيرا، إذ تمثل المرأة ٤٩ في المائة من القوة العاملة. وفي تقرير تقييم، أعد برعاية البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي وجهات أخرى، جاءت مرتبة فييت نام بين البلدان الرائدة من حيث مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية والأنشطة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وتحسنت أيضا نسبة المرأة في الهيئات المنتخبة ونسبة القاضيات إلى القضاة في محكمة الشعب العليا عنها خلال ولاياتها السابقة. وقالت إن المساواة بين الجنسين هدف يتصدر الأولوية في البرنامج الوطني للتعليم حتى عام ٢٠١٥، ولا توجد فروق كبيرة بين الجنسين في أي مستوى تعليمي. وقد أحرز تقدم في المجال القانوني والمؤسسي ووضع السياسات للرعاية الصحية، وفي إصلاحات سياسات القروض وفي برامج التخفيف من حدة الفقر. وخصصت ميزانية الدولة مؤخرا ما يقرب من ٢,٦ بليون دولار لاتحاد النساء لإنشاء صندوق دعم للتخفيف من حدة الفقر.

٧ - إلا أنه لا تزال هناك تحديات عديدة تواجه الحكومة، مثل القوالب النمطية الجنسانية، وحصول الفتيات على التعليم، وإساءة المعاملة، والثغرات القائمة بين القوانين وإنفاذها. بالإضافة إلى ذلك، تفاقمت بعض المشاكل بسبب الأثر السلبي لاقتصاد السوق وتوسع التفاعلات الدولية، وخاصة مشكلة الاتجار بالنساء في البغاء وكعرائس "مطلوبات بالبريد". وفي نية اللجنة الوطنية للنهوض بالمرأة أن تقترح عدة تدابير للاستفادة التامة من الإنجازات والمساعدة على التغلب على أية مشكلة عالقة. وشملت التدابير إجراء مزيد من الاستعراضات للآليات القانونية

واستراتيجيات إرشادية ذات أهداف ثابتة، وأشارت إلى أن أجزاء عديدة من التقرير تنحو إلى الإعراب عن نوايا وأهداف مبهمه، بدلا من ذكر تدابير وبرامج محددة، أو تقييمات واضحة عن تأثير القانون المعتمد حديثا. وينبغي أن يرد في التقارير الدورية بالتحديد الإجراء الذي ترتبه الحكومة لمعالجة المشاكل المعلقة وتحقيق نتائج ملموسة، وينبغي أن تصف ما يوجد في سياسات محددة لتنفيذ أحكام قانونية. وذكرت عددا من الأمثلة عن وجود تباينات بين المبادئ المعرب عنها والممارسات الفعلية، وبين الرغبات التي أعربت عنها الحكومة والتقدم الحقيقي المحرز في مجالات شتى، واقتُرحت أن تتجاوز التقارير اللاحقة إعلان النوايا وتورد التزامات ملموسة، يجب أن تتجلى في تدابير معينة لإحداث تغيير. وأعربت أيضا عن أملها بأن تضم التقارير اللاحقة تقييما عن التقدم المحرز من خلال تدخل الحكومة.

١٣ - السيدة غاسبارد: قالت إن الفقرة ١ من المادة ٤ من الاتفاقية تشجع اعتماد تدابير خاصة مؤقتة لصالح المرأة لمعالجة أوجه الخلل، إلا أن لديها انطبعا بأن الحكومة لم تستوعب تماما معنى التدابير الخاصة. لذلك، فهي تحث فييت نام على النظر عن كئب في المادة ٤، والتوصية العامة رقم ٢٥، التي توضح معنى الفقرة ١ من المادة ٤، وتهدف إلى تيسير كفالة الاستخدام التام للتدابير الخاصة المؤقتة من قبل الدول الأطراف.

١٤ - السيدة أروتشا دومينغوز: أشارت إلى أهمية النظر في كل تقرير دوري في سياق محدد. وقالت إنه يتعين، في حالة فييت نام، إدراك أن جهداً عظيماً قد بُذل من أجل التغلب على الآثار المتبقية عن فترة حرب مطولة وتحقيق التنمية. فهناك حاجة واضحة لاعتماد استراتيجية خاصة من أجل تنفيذ الاتفاقية، بحيث يرتفع مستوى المعيشة وتحسن الظروف الاجتماعية. إلا أن المرأة تواجه، في إطار ذلك الوضع العام، تحديات خاصة يستمر بقاؤها بسبب العقلية

إنها ترغب في معرفة الخطوات التي اتخذتها الحكومة في هذا المجال. وبالإشارة بشكل محدد إلى اتحادات العمال، فقد سألت الوفد أن يشرح العوامل التي أفضت إلى نشوء اتحادات نسائية، وعمّا إذا كانت هذه الاتحادات قد برزت بسبب عدم تمثيل اتحادات العمال التقليدية لمصالح المرأة على نحو كاف. وقالت إنها تريد أن تعرف نسبة الاتحادات النسائية قياسا إلى الاتحادات التقليدية، وما إذا كانت معظم النساء العاملات ممثلات في الاتحادات النسائية.

١٠ - وفيما يتعلق بتنفيذ المادة ٢، سألت إلى أي مدى ترجمت المعلومات المتعلقة بمسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك محتوى الاتفاقية، واستراتيجيات ومبادرات الحكومة إلى اللغات التي تستخدمها الأقليات العرقية.

١١ - الرئيسة: متحدثة بصفتها عضوا في اللجنة، سألت إن كان اعتماد قانون المساواة بين الجنسين سيكون له تأثير إيجابي على قرار الحكومة فيما يتعلق بالتصديق على البروتوكول الاختياري. ورحبت بأنه استنادا إلى قانون توقيع الاتفاقيات الدولية والانضمام إليها وتنفيذها، فإن تقديم تقارير دورية عن الاتفاقيات الدولية إلى الجمعية الوطنية لاعتمادها من شأنه أن يزيد من الوعي بهذا النوع من الصكوك، مثل الاتفاقية، على الصعيد الوطني. وقالت إنها مهتمة بمعرفة ما إذا كانت ستطبق المعاهدات الدولية، في إطار ذلك القانون مباشرة، في القانون المحلي. وانتهزت الفرصة لتتهنى فييت نام على اعتمادها قانون المساواة بين الجنسين وطلبت مزيدا من المعلومات بشأن مضمون القانون، وخاصة فيما يتعلق بتعريف التمييز، تمشيا مع المادة ١ من الاتفاقية، وأحكامها حول الحقوق المتساوية، وآليات مكافحة التمييز والتدابير الخاصة المؤقتة.

١٢ - السيدة تافاريس دا سيلفا: في معرض حديثها قالت إن حكومة فييت نام اعتمدت عدة قوانين جديدة

قصيرة نسبيًا، ويتوقع بدء نفاذه في تموز/يوليه ٢٠٠٧. وجذب محتوى القانون، فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، الكثير من الانتباه خلال عملية المداولات التي جرت بشأنه، نظراً إلى أن ذلك يرتبط بمسائل حيوية في إطار مجتمع فييت نام، كأهمية رفع درجة الوعي العام وتحسين مستوى تثقيف المرأة الفيتنامية، وهما هدفان تأمل الحكومة في تحقيقهما خلال السنوات الخمس القادمة. وتم أيضاً تناول تأكيدات محددة، خلال مناقشة فحوى القانون، فيما يتعلق بشمول المنافع للأقليات الإثنية.

١٧ - وعُدّل نموذج الشهادة التي تمنح الحق في استخدام الأرض كي تشمل أسماء الزوجات، بدلاً عن أن تقتصر على ذكر أسماء أزواجهن فقط.

١٨ - السيدة تران ثاي ماي هونغ (فييت نام): قالت إن المادة ٥ من قانون المساواة بين الجنسين تضع تعريفات للمصطلحات، وإن تعريفها لعبارة "التمييز على أساس نوع الجنس" يتسق مع تعريف "التمييز ضد المرأة". بموجب المادة ١ من الاتفاقية. وأوضحت، فيما يتعلق بتطبيق المعاهدات الدولية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، أن أحكام المعاهدات الدولية تكون لها الغلبة على أحكام تشريعات فييت نام، بموجب أحكام المادة ٣ من قانون المساواة بين الجنسين.

١٩ - وقالت المتحدثة إن النقابات في فييت نام منظمات كبيرة تضم مجموعات من العاملين في مختلف أرجاء البلد. وتشكل المرأة أكثر من نصف أعضاء هذه النقابات. وتوجد أعداد متماثلة من الاتحادات النسوية ونقابات العمال التقليدية. وتتوفر الحماية لمصالح المرأة ويتحقق النهوض بها من خلال شبكة واسعة من الاتحادات تشمل جميع المناطق الجغرافية وتغطي مجالات واسعة من الأنشطة، بما في ذلك الوزارات والوكالات الحكومية.

التقليدية لهيمنة الرجل، فيما يتعلق بدور المرأة والرجل في المجتمع.

١٥ - وعليه، يصبح مدعاة للقلق عدم إشارة التقرير إلى مقترحات محددة بشأن تغيير النظام التعليمي، بغية القضاء على الأفكار النمطية، من خلال تحسين الكتب المدرسية وتدريب المعلمين، أو إدخال تعديلات على المناهج الدراسية، على سبيل المثال. وإذا لاحظت المتحدثة عدم ذكر التقرير لبرامج خاصة لتثقيف الرجال والفتيات في المناطق الريفية، فقد تساءلت عما إذا كان أي إجراء قد اتخذ في هذا الصدد.

وأضافت أنه يتعين، علاوة على ذلك، تغيير الأفكار النمطية في العلاقات الأسرية، من أجل تجاوز مرحلة التشجيع على المساواة في العمل المتري، بغية الوصول إلى مسائل من قبيل الأمومة والأبوة والمسؤولية والاحترام. وبالإضافة إلى ذلك، اقترحت المتحدثة أن تعتمد وسائل الإعلام، بما في ذلك الصحف المقروءة، استراتيجية لمعالجة الأفكار الجنسانية النمطية، وطلبت إلى الوفد تقديم معلومات إضافية عن أية جهود تبذل في هذا الصدد.

١٦ - السيدة ها ثي خييت (فييت نام): أكدت للجنة أن الحكومة تحاول جاهدة تحديد المعايير التي يمكن من خلالها إدارة الأنشطة التي تهدف إلى النهوض بالمرأة، واعترفت بوجود جوانب نقص في نهج الحكومة. وقالت إن المسائل التي نوقشت عند إعداد مشروع قانون المساواة بين الجنسين تعكس مجالات الاهتمام التي أثارها أعضاء اللجنة، والتي تدخل في نطاق مسائل تعميم البعد الجنساني وتحقيق المساواة في جميع مجالات الشؤون الأسرية والحياة الاجتماعية، وقياس عملية التعميم والتأكد منها. واتخذ أيضاً عدد من التدابير بغية معالجة حالات مخالفة ذلك القانون. وقد قُدّم اقتراح اعتماد القانون إلى الجمعية الوطنية، بمبادرة من اتحاد المرأة الفيتنامية، في عام ٢٠٠٣. وإذ حاز القانون على دعم الجمعية الوطنية والتزام الاتحاد به فقد اعتمد، في عام ٢٠٠٦، خلال فترة

٢٠ - بسبب انتهاك حقوقهم. ويضم قانون المساواة بين الجنسين أحكاماً تشكل آلية رصد فعلية كي يتمكن المواطنون من التمتع الكامل بحقوقهم في رفع الشكاوى والإبلاغ. وقد صيغ القانون المتصل برفع الشكاوى والإبلاغ بصورة تؤدي إلى رفع درجة الوعي وسط النساء وإقناعهن بحقوقهن. وبلغ عدد الحالات التي قدمت فيها مساعدة قانونية مجانية، خلال الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٥، ٥٠.٠٠٠ حالة، وفقاً للإحصائيات الصادرة عن وزارة العدل، أثير أكثر من نصفها بواسطة النساء. ومن ثم أعربت المتحدثة عن سعادتها إذ لاحظت الزيادة المطردة في مفاهيم ومعارف المرأة المتعلقة بالنظام القانوني والإجراءات القانونية.

٢٤ - السيد فو أنه كوانغ (فييت نام): قال إن وسائل الإعلام في فييت نام تؤدي دوراً هاماً جداً في نشر المعلومات عن الاتفاقية والنهوض بالمرأة، ولأنها عنصر فعال في رفع درجة الوعي لدى الجمهور بشأن صكوك حقوق الإنسان الأخرى، التي تشكل فييت نام طرفاً فيها، والقوانين والسياسات ذات الصلة، بما في ذلك قانون المساواة بين الجنسين. وعوّلت اتحاد المرأة الفيتنامية كثيراً على مشاركة وسائل الإعلام في حملاته الموجهة ضد العنف العائلي والاتجار بالمرأة والطفل. وساهمت وسائل الاتصال بشكل واضح في إحداث تغيير تدريجي في المواقف، بسبب دورها في رفع الوعي. وجررت مناقشات كثيرة، منذ عام ٢٠٠٣، بشأن تعزيز حقوق الإنسان على الصعيد المحلي والإقليمي. ومنحت الحكومة الأولوية في جدول أنشطتها المتعلقة بتعزيز حقوق الإنسان، لتطبيق الاتفاقية، وبخاصة فيما يتعلق بالأقليات الإثنية من السكان التي تعيش في أصقاع نائية من البلد.

٢٥ - وليس لدى فييت نام اعتراض على فحوى وأهداف البروتوكول الاختياري، ويتصل تحفظها بمسألة السيادة والهيكل العام للدولة في فييت نام. وستتطلب عملية التصديق

وانتقلت المتحدثة إلى دور التعليم في رفع درجة الوعي العام بمسألة المساواة بين الجنسين، فقالت إنه تم إصدار تقرير شامل عن هذا الموضوع، في عام ٢٠٠٦. وتركز الاهتمام بشكل كبير، خلال السنوات الخمس الماضية، على نشر المعلومات عن المسائل الجنسانية في المدارس وعلى نطاق المجتمع بأكمله. وأدجت المواد المتصلة بالمسائل الجنسانية في برامج التعليم ومناهج المؤسسات التعليمية. ويؤمل في اتخاذ المزيد من الإجراءات عقب انقضاء فترة تجريبية أولية.

٢١ - السيدة دوونغ ثاي ثانه ماي (فييت نام): قالت إن الحكومة أعارت الفقرة ١، المتصلة بالتدابير الخاصة المؤقتة، في المادة ٤ من الاتفاقية، ما تستحقه من اهتمام، وأدرجت مساهمات البرلمانين في مشروع قانون المساواة بين الجنسين. وأضافت أن السلطات الحكومية المختصة ستطبق تدابير تهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين، بغرض كفالة تحقيق المساواة الفعلية بين الرجل والمرأة بطريقة فعالة. ولفتت المتحدثة الانتباه إلى مواد مختلفة من قانون المساواة بين الجنسين، تنص على مبادئ أساسية لتحقيق المساواة وعلاقتها بمسائل في مجالات مختلفة، كالاقتصاد والسياسة والعمل والتعليم والتدريب، وأعربت عن تصميم الحكومة على تعزيز قدرات الرجل والمرأة، وكفالة تنميتها بشكل متكافئ، وتحديد شروط العمل المنصفة للجميع.

٢٢ - وتحدد القوانين المتصلة بانتخاب مسؤولي الوظائف العامة نسباً تستند إلى نوع الجنس لتمثيل الجنسين في اختيار المندوبين، وتفتخر فييت نام على وجه الخصوص بما حققته إذ أصبحت من ضمن البلدان التي سجلت أعلى نسبة لتمثيل المرأة في البرلمان مقارنة بالرجل.

٢٣ - ويتسق قانون رفع الشكاوى والإبلاغ المعدل لسنة ٢٠٠٥ مع المعايير الدولية ويرمي إلى كفالة إتاحة الإمكانية لجميع المواطنين الذين يرغبون في اللجوء إلى المحاكم الوطنية

تخطط لتوفير مرافق لدعم النساء المحتاجات، كالمأوى ومراكز إعادة التأهيل. وفيما يتصل بمشروع القانون المتعلق بمنع العنف العائلي والسيطرة عليه، طلبت إلى الوفد تقديم وصف للآليات المتصورة فيما يتعلق بتنفيذ هذا القانون.

٢٨ - وتساءلت المتحدثة عما إذا كانت وزارة الأمن العام أو وزارة العدل أو وكالات إنفاذ القانون تشارك أيضا في برامج لرفع درجة الوعي، بالإضافة إلى حملات التوعية التي تقودها التحادات المرأة بشأن العنف العائلي، وعما إذا كانت قد نُفذت، أو يجري التخطيط لتنفيذ، برامج تدريبية أو أنشطة أخرى من أجل خفض معدلات العنف العائلي.

٢٩ - السيدة **بيجوم**: قالت إنه ينبغي تقوية التشريع الوطني من أجل تحسين الحالة العامة للمرأة في المناطق الريفية. وأوردت عددا من العوامل التي تزيد من سهولة تعرض النساء للاتجار، والعدوى بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والاستغلال الجنسي، ومخاطر الإجهاد، والزواج دون السن القانونية. وأضافت أنه يبدو أن فييت نام تفتقر إلى القدرات المؤسسية لمعالجة الجريمة الدولية المنظمة، لذا تساءلت عما إذا كان التشريعان الحالي والمستقبلي بشأن أمور الزواج والأسرة يوفران التغطية الشاملة المطلوبة لتعزيز إنفاذ القانون والتصدي لمسألة الحد من الفقر، ورفع الوعي، والاهتمام بمجموعة المسائل الاجتماعية والاقتصادية التي تدعم مكافحة الاتجار. وتساءلت أيضا عن عدد قضايا الاتجار في النساء والأطفال التي يتم الكشف عنها وتُجرى المحاكمات بشأنها سنويا، وهل تورط موظفون حكوميون في عمليات الاتجار أم لا. وفي ذلك السياق، حثت السيدة بيجوم فييت نام على إنشاء آليات لتقييم فعالية الاتفاقات الإقليمية المعنية بالاتجار التي أبرمتها حتى الآن.

٣٠ - السيدة **شوتيكول**: رحبت باعتماد عدد من الصكوك القانونية التي تقدمت بها الحكومة ضمن جهد

إدخال تعديلات إضافية، على التشريعات المحلية تستغرق قدرا من الوقت. وسيتم النظر بعناية في مسألة التصديق على البروتوكول الاختياري والصكوك الأخرى، التي صاغتها هيئات حقوق الإنسان الأخرى المنشأة بموجب معاهدات.

٢٦ - السيدة **تران ثي ماي هونغ** (فييت نام): قالت إن الجمعية الوطنية لفييت نام ستقوم من الآن فصاعدا، باعتماد التقارير وفقا لقانون سنة ٢٠٠٥ المتعلق بالتوقيع على الاتفاقيات الدولية والانضمام إليها وتنفيذها. وفيما يتعلق باقتسام المسؤوليات المتزلية، قالت المتحدثة إن دراسة أجراها مؤخرا معهد فييتنامي للعلوم الاجتماعية، أوضحت حدوث زيادة مطردة في اضطلاع الرجال بأدوار منزلية، وأن نسبة ٣٠ في المائة على الأقل من الأسر المعيشية تدار على أساس اقتسام المسؤولية. واتضح كذلك أن الأزواج الذين يعيشون سويا فترات أطول ينحون إلى تقبل اقتسام العمل المنزلي بشكل أفضل، مما يعتبر ظاهرة مشجعة فيما يتعلق بأهداف اللجنة الوطنية للمرأة والأسرة، التي أعلنت عن رؤيتها لما ينبغي أن تكون عليه الأسرة عام ٢٠٢٠، وهي الرؤية التي ستكون المرأة بموجبه قادرة على المشاركة في المجتمع بشكل أكثر عمقا وأوسع نطاقا، خارج سياق الأسرة.

٢٧ - السيدة **زو خياوكياو**: قالت إن اللجنة تلقت معلومات تفيد بأن الكثير من حالات الوفيات الناجمة عن العنف في فييت نام تتصل بالعنف العائلي. وأضافت أنها تأسف لذلك لأن التقرير لم يقدم تفاصيل كافية عن العنف العائلي وأشكاله المختلفة، وأنه لم يقدم وصفا كافيا للسياسات والتدابير الوقائية التي اعتمدها الحكومة للسيطرة على هذا العنف. وعلاوة على ذلك، وفي ضوء استمرار مفاهيم سيطرة الرجل على مجتمع فييت نام بأكمله، أعربت عن اعتقادها بأنه ربما يكون من الأجدى للحكومة إجراء تحليل متعمق للعنف العائلي وعلاقته بالمساواة بين الجنسين. وأعربت عن اهتمامها أيضا بأن تعرف ما إذا كانت الحكومة

٣٢ - **الرئيسة:** عبرت عن سرورها، خلال حديثها بصفتها أحد أعضاء اللجنة، من أن الحكومة قامت بالمتابعة بشأن توصية اللجنة بوضع قانون شامل بشأن العنف ضد المرأة، لدرجة أنها أعدت مشروع قانون يُمنع ومراقبة العنف المتزلي. وبالنظر إلى الحاجة الماسة لحماية المرأة ضد هذا العنف، ومن أجل فرض عقوبات على الرجال الذين يرتكبونه، أبدت رغبتها في معرفة الإطار الزمني لاعتماد مشروع القانون.

٣٣ - وفي متابعتها لاستفسار سابق، تساءلت عن مقدار المساعدة التي وفرتها الحكومة لاستعادة حقوق المواطنة للنساء والأطفال الذين تم إنقاذهم عند عودتهم إلى فييت نام. وسألت الوفد أيضا ليشرح التوجهات الحالية للاتجار التي يتم تقديم النساء بمقتضاها إلى الرجال على أساس الإيجار. إنه لأمر مثير للقلق أن توضع فتيات صغيرات السن ممن اشتغلن بالبغاء في مراكز للتأهيل الإداري؛ لذا فقد أبدت رغبتها في معرفة إجراءات الشكوى المتاحة لأولئك النساء الشابات، وتساءلت عما إذا كان اعتماد القانون المعني بالمساواة بين الجنسين سيؤثر على عمل تلك المراكز، وعما إذا كان ذلك القانون سيوفر للمحتجزين إمكانية الحصول على إجراءات قانونية وتدابير أخرى للحماية حسبما تقتضيه المعاهدات الدولية.

٣٤ - **السيدة تران ثي ماي هونق** (فييت نام): قالت إن الحكومة تبذل أقصى ما في وسعها، من خلال إجراءات وقائية، للتصدي لمسألة العنف المتزلي المعقدة. وقد أجرت الهيئات المختصة، خلال عملية وضع مشروع قانون بشأن منع ومراقبة العنف المتزلي، استقصاءات ودراسات موسعة نتجت عنها كمية هائلة من المعلومات عن أشكال العنف المتزلي ومصادره ومظاهره. ومن الواضح أن شوفينية الذكور تشكل الجذور للعديد من أشكال العنف المتزلي، وهي تمثل

مبدول لقمع الاتجار بالمرأة واستغلالها في البغاء، وعبرت عن دعمها للرأي الذي يقول بأن تقوية إنفاذ تلك الأنظمة هو أمر بالغ الأهمية. واقترحت بأن تنظر حكومة فييت نام في فرض عقوبات صارمة على الموظفين الذين يُضبطون متورطين في أنشطة الاتجار. وأعربت عن رغبتها في معرفة ما إذا كان سيتم منح اتحادات المرأة المستوى من الدعم الذي يمكّنها من العمل إلى جانب السلطات في رصدها للمجتمعات المعرضة للخطر، وتصميم التدخلات، وتحديد المشاكل، واتخاذ إجراءات وقائية عندما يكون ذلك ممكنا. واستفسرت عما إذا كانت فييت نام طرفا في اتفاقات متعددة الأطراف لمكافحة الاتجار، وفي ذلك السياق، تساءلت أيضا عما إذا كان من الممكن إجراء تحقيقات، بمقتضى أحكام الاتفاق الثنائي المبرم بين فييت نام والصين، في الادعاءات بأن النساء الفييتناميات يُرسلن إلى تاوان. كما أعربت عن رغبتها في معرفة كيفية معاملة ضحايا الاتجار السابقات وأطفالهن المولودين بالخارج عند عودتهم إلى فييت نام، بالنظر إلى ورود تقارير تفيد بأن هؤلاء العائدين يواجهون عوائق اجتماعية وقانونية تحول دون إعادة توطينهم كما أنه لم تعد لهم حقوق كمواطنين فييتناميين.

٣١ - **السيدة مايولو:** قالت إن الاتجار في النساء والأطفال توسع فيما يبدو بنسب خطيرة، وأن النساء يُرسلن قسرا إلى بلدان أبرمت فييت نام معها اتفاقات لمكافحة الاتجار. ولاحظت أن الجزاءات التي اعتمدت في عام ٢٠٠٣ ضد موظفين عموميين متورطين في البغاء هي جزاءات إدارية بدلا من أن تكون عقوبات جنائية. لذا أبدت السيدة مايولو رغبتها في معرفة ما إذا كان من الممكن اعتبار أن التشريعات الحالية فعالة بما فيه الكفاية، أو معرفة ما إذا كانت هناك خطط لتعديل القوانين. وهل تم التفكير في ضمان إنفاذ القوانين الحالية بفعالية؟

٣٨ - السيد فو أنه كوانق (فييت نام): قال إن قانون العقوبات الفيتنامي يضم أحكاما محددة جدا للعقاب على الجرائم المتعلقة بالاتجار في النساء والأطفال كما يحوي تدابير صارمة بصفة خاصة ضد التورط في الجرائم المنظمة. وقد تلقى العديد من مرتكبي الجرائم العقوبة القصوى التي تصل إلى ٢٠ سنة سجنا. وقررت الحكومة في عام ٢٠٠٦، لإظهار عزمها، تعديل المعايير الخاصة بالعفو التقليدي الذي يُمنح للسجناء عشية رأس السنة الجديدة، حيث نتج عن ذلك أنه لم يعد من الممكن الإفراج عن المجرمين المدانين بجرائم مرتبطة بالمخدرات أو بالاتجار في النساء والأطفال.

٣٩ - وأضاف قائلاً إن الاتجار بالنساء والأطفال، بما أنه يكاد يكون غير موجود داخل الأراضي الفيتنامية، فهو يشكل جريمة عبر وطنية؛ لذا فإن التعاون الدولي أمر لا غنى عنه من أجل القضاء عليه. وعلى الرغم من أن أحكام اتفاقات المساعدة الإنسانية المبرمة مع ١٤ بلدا تحوي تدابير صارمة، فإن نتائجها ظلت متواضعة. وكرر الرأي الذي عبر عنه رئيس الوفد في العرض الشفوي، والمتمثل في أن نمو فييت نام كأحد اقتصادات السوق، وتفاعلاتها الدولية، ساهما في ظاهرة الاتجار. وبدافع تحقيق أرباح كبيرة، استفادت العناصر الإجرامية من الاختلاف بين القوانين المحلية الفيتنامية وقوانين البلدان الأخرى لتقوم بإغراء النساء والأطفال الفيتناميين بالدخول في عالم الاتجار والاستغلال. والتعاون الوثيق على المستوى الدولي قد يسهل التعرف على الضحايا وإنقاذهم. ولكن الشعور بالعار لدى السكان المحليين، الذين يمتنعون في كثير من الأحيان عن التعاون بتقديم معلومات عن مصير نسائهم وأطفالهم، يشكل عائقا أيضا أمام السلطات الفيتنامية. وقال إن الحكومة تظل على رغبتها الأكيدة في مكافحة جريمة الاتجار وفقا لخطة عملها التي تستمر حتى عام ٢٠١٠.

تحيزا ينبغي التغلب عليه في جميع أنحاء فييت نام، وبصفة خاصة في المناطق الريفية.

٣٥ - وأبلغت السيدة تران ثي ماي هونق للجنة بأنه من المتوقع أن يعاد تقديم مشروع القانون للجمعية الوطنية للمصادقة النهائية عليه بنهاية عام ٢٠٠٧. وقد تناولت المناقشات التي جرت خلال وضع مشروع القانون الآليات والتدابير الحازمة لمنع العنف المتزلي، كما تناولت أهمية حملات التوعية والمشاورات، من بين وسائل أخرى، في توفير المعلومات للضحايا وللمجتمع عموما. وقد وُضعت أحكام بمقتضى مشروع القانون لكي تقوم الوكالات الإدارية بالدولة برصد وتوجيه تنفيذ القانون بعد دخوله حيز النفاذ.

٣٦ - السيدة فام نغوين كيونق (فييت نام): قدمت إحصاءات تؤكد أن الاتجار أصبح أكثر انتشارا، وبأشكال مختلفة، في السنين الأخيرة، وأشارت إلى الاستجابات لقائمة المسائل فيما يختص بالأسئلة من ٩ إلى ١١ جميعها. وبالإضافة إلى توضيح التدابير القانونية، وتنقيح الوثائق والإجراءات القانونية المتعلقة باستقبال وإعادة تأهيل النساء والأطفال الذين وقعوا ضحايا للمتجرين، تم التأكيد أيضا على صون الكرامة الشخصية للضحايا عن طريق التطبيق الصائب لمعايير وقواعد صكوك الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان. ويُقدم التدريب المهني والمساعدة المالية والرعاية الطبية للضحايا قبل إعادة إدماجهم في مجتمعاتهم الأصلية.

٣٧ - وتعمل الحكومة، بالاشتراك مع المنظمات الدولية، وبمقتضى الشروط الواردة في مذكرات تفاهم مبرمة مع وكالات مختلفة في منطقة الميكونغ دون الإقليمية ومع حكومات البلدان المجاورة، ضمن جهد مبذول لتبسيط الرقابة والتعاون على الحدود من أجل تيسير عودة ضحايا الاتجار وإعادة إدماجهم.

٤٣ - وينص القانون الجنائي على أحكام تصل إلى السجن لمدة ٢٠ عاما على من يُدانون بتنظيم الدعارة أو الاتجار بالأشخاص، بدون تمييز بين المسؤولين وغيرهم من الأشخاص الآخريين. وبصفة عامة، يعاقب الموظفون العموميون، الذين يُدانون بارتكاب انتهاكات، وفقا للأنظمة وللأحكام القانونية التي تنطبق على وظائفهم الرسمية.

٤٤ - السيدة ها ثي خييت (فييت نام): قالت إنه توجد في فييت نام ٥٣ مجموعة أقليات عرقية يبلغ مجموع السكان ضمنها عشرة ملايين نسمة. ولا تملك فييت نام القدرة على ترجمة الاتفاقيات الدولية إلى جميع لغات الأقليات؛ بالإضافة إلى أن بعض هذه اللغات لا يُكتب. وبالرغم من العناية الفائقة التي تولّى إلى لغات الأقليات، بجانب المحافظة عليها داخل المجموعات الإثنية، إلا أن الأفضل من حيث التطبيق هو استخدام اللغة الفيتنامية كلغة مشتركة للدراسة والاتصال، مما ييسر إدماج الأقليات العرقية في المجتمع. وفي الوقت نفسه، فإن تركيز الجهود على الأنشطة العملية التي تعود بالمنفعة على جميع قطاعات السكان، بدلا عن توجيه الموارد إلى مشروع ضخم لترجمة الصكوك الدولية، يُعد إجراءً أفضل من حيث التطبيق العملي. وستواصل الحكومة وضع التدابير المناسبة لتبرهن على اضطلاعها بمسؤولياتها تجاه الأقليات الإثنية، ومن أجل ضمان حقوق ومصالح هذه الأقليات. وسيُنظر في مسألة توفير نُسخ من المعاهدات الدولية مترجمة إلى لغات الأقليات التي لها أحرف هجائية بالفعل. وتتولى الحكومة رعاية برامج بحثٍ إذاعي عامة بلغات مجموعات الأقليات، وستسعى إلى استخدام تلك الوسيلة من أجل نشر المعلومات عن الاتفاقية.

المادتان ٧ و ٩

٤٥ - السيدة غاسبارد: أعربت عن سرورها إذ لاحظت ازدياد مشاركة المرأة في الحياة السياسية والحياة العامة في

٤٠ - السيدة تران ثي ماي هونق (فييت نام): قالت إن اتحادات المرأة نشطة في الترويج للأنشطة المتعلقة بتعزيز دور المرأة في بناء المجتمع، وتحسين الحكم المحلي، وحماية حقوق المرأة ومصالحها. وتمثل اتحادات المرأة موظفات على جميع المستويات، بما في ذلك أدنى تلك المستويات. وفي عام ٢٠٠٣، قامت الحكومة بإضفاء مزيد من الطابع المؤسسي على تلك الاتحادات بصفتها المنظمات الأساسية التي تعمل من أجل بناء المجتمع ومن أجل التنمية الاجتماعية الاقتصادية على المستوى الشعبي. كما أنها توفر جهة نقد فعالة لسياسات الحكومة وقوانينها وخططها الإنمائية، وتشارك في الآليات الخاصة بتشجيع الديمقراطية الشعبية من خلال اتخاذ القرارات الرئيسية ضمن مجتمعاتها المحلية.

٤١ - الرئيسة: تحدثت بصفتها من أعضاء اللجنة فدعت الوفد إلى مناقشة فحوى القانون الجديد المتعلق بالتوقيع على الاتفاقيات الدولية والانضمام إليها وتنفيذها، فيما يتعلق بتطبيق الاتفاقيات الدولية التي صدّقت عليها فييت نام، نظرا لما يبدو من وجود تعارض مع أحكام قانون المساواة بين الجنسين في ذلك الصدد. وأعربت أيضا عن اهتمامها بمعرفة ما إذا كانت الاتفاقية قد تُرجمت إلى لغات الأقليات الإثنية.

٤٢ - السيدة دوونغ ثاي ثانه ماي (فييت نام): أوضحت أن القانون المتعلق بتنفيذ الاتفاقيات الدولية ينص على أن تتخذ الجمعية الوطنية القرارات فيما يتعلق بتطبيق الأحكام القانونية الدولية. وقالت إنه يمكن تطبيق الأحكام الدولية بصورة مباشرة إن لم تتعارض مع القوانين المحلية؛ وعدا ذلك، يمكن إدماجها في الأحكام المحلية. وأضافت أن الحكومة تعمل على إدخال تعديلات على التشريعات المحلية بغية كفالة اتساقها مع الصكوك الدولية.

سياق الصعوبات التي تم التغلب عليها في سبيل الوصول إلى الوضع الراهن. وأضافت أن الكثير من البلدان التي لم تتضرر جراء حرب مطولة لم تحقق نجاحات مماثلة. وأشادت المتحدثه بفييت نام على تحقيقها لأهدافها أو تجاوزها لتلك الأهداف. وأشادت أيضا بفييت نام لاعتمادها آليات ممتازة من أجل تطبيق وتنفيذ الاتفاقية، كي تصل إلى أقصى المناطق النائية، مع قدر كافٍ من المتابعة يمكن من قياس إنجازاتها، بالإضافة إلى النتائج المثيرة للإعجاب فيما يختص بعدد الصكوك التي اعتمدت من أجل تحسين مركز المرأة.

٤٩ - السيدة ها ثي خييت (فييت نام): قالت إن تحقيق أي تحسن ملموس في نسب تمثيل المرأة مقارنة بالرجل سيستغرق بعض الوقت، وهو السبب الذي أدى بالحكومة إلى الاتجاه نحو تحقيق تقدم تدريجي لكنه قابل للاستدامة. وأضافت أن الحالة على الصعيد المحلي يمكن شرحها من واقع أن زعماء القرى في المجتمعات المحلية الصغيرة يحصلون تقليديا على أعلى الأصوات، مما يقلل احتمالات انتخاب المرأة لشغل وظائف في الإدارات المحلية. غير أن الحكومة مهتمة بحدوث ارتفاع تدريجي في نسبة النساء، وستنظر في أمر زيادة عدد المقاعد التي تشغلها المرأة في الهيئات المنتخبة، حسبما اقترحه أعضاء اللجنة.

٥٠ - والتفتت المتحدثه إلى مسألة سن التقاعد بالنسبة لموظفي الخدمة المدنية، فقالت إن دراسة استقصائية مكثفة أوضحت أن رأي الأغلبية، وبخاصة المرأة، جاء لصالح الاحتفاظ بسن التقاعد بالنسبة للمرأة عند ٥٥ سنة. وهناك خطط ترمي إلى تعديل سن التقاعد بالنسبة لمجموعات محددة من العاملين، وإلى توحيد سن التقاعد بالنسبة للرجل والمرأة في بعض الحالات.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.

فييت نام، بشكل يتسق مع المادتين ٧ و ٨ من الاتفاقية. وتساءلت عن التدابير التي اتخذت بغية كفالة تحقيق الأهداف المتعلقة بتحسين مركز المرأة.

٤٦ - السيدة زو خياوكياو: قالت إن البيانات المتعلقة بتمثيل المرأة في الجمعية الوطنية ومجلس الشعب تعتبر مشجعة، ولاحظت أن بعض الأهداف المتعلقة باستراتيجية النهوض بالمرأة في الحياة العامة قد تحققت. وتساءلت عما إذا كانت الحكومة تخطط لاعتماد تدابير أخرى بغية تحقيق الأهداف الاستراتيجية بشكل كامل، وعن الأسباب في تدني مستويات الأهداف التي حددت لبعض المجتمعات المحلية. وتساءلت أيضا عما إذا كانت الحكومة تخطط لتحديد حصة معينة فيما يتعلق بالوصول إلى الأرقام المرغوبة للوظائف التي تشغلها المرأة في الوزارات الحكومية أو في نظام التعليم. وأعربت عن رغبتها أيضا في أن يشرح الوفد التفاوت في سن التقاعد بين الرجل والمرأة.

٤٧ - السيدة بيغوم: أشارت إلى الجدول الذي يعرض الأرقام المحدثة عن نسب الإناث والذكور في المواقع القيادية بالهيئات التنفيذية، قائلة إنها توضح أن تمثيل المرأة لا يزال منخفضا. وأعربت عن بعض الدهشة بشأن أرقام الإحصائيات، نظرا للأعداد الكبيرة من النساء الفييتناميات المؤهلات والعاملات، مشيرة إلى المادتين ٤ و ٧، وإلى التوصية العامة رقم ٢٥، ومشجعة الحكومات على استخدام التدابير الخاصة المؤقتة، التي يمكن استخدامها من خلال نظام للحصص، بغية زيادة مشاركة المرأة على مستوى صنع القرار. وأشادت بالتدابير التي اعتمدت بالفعل بغية تعميم المسائل الجنسانية في الحياة على الصعيد الوطني ودعت إلى النظر في اتخاذ نهج إضافية.

٤٨ - السيدة بيلميهوب - زرداني: قالت إن فييت نام تستحق التهئة على ما حققته من إنجازات، وبخاصة في